

## قراءة نقدية في بحوث مؤتمر مجعبي

الأستاذ الدكتور محمود السيد<sup>(\*)</sup>

نحاول في هذا البحث أن نسلط الأضواء على بحوث المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الرابعة والثمانين، وموضوعه «حماية اللغة العربية: التحديات، الوسائل، الأهداف»، وقد انعقد المؤتمر في الفترة الواقعة بين ٢ نيسان (أبريل) و١٦ منه لعام ٢٠١٨. ويمكن تصنيف هذه البحوث في ثلاثة أقسام، أولها بحوث في مجال التخطيط اللغوي، وثانيها في مجال التأثير في اللغة العربية، وثالثها بحوث لغوية تربوية.

### أولاً - بحوث في مجال التخطيط اللغوي وحماية العربية

١ - بلغ عدد بحوث هذا المحور تسعة، وكان البحث الأول الذي ألقى في المؤتمر من هذه البحوث هو بحث «التخطيط اللغوي ودوره في حماية اللغة العربية» للأستاذ الدكتور محمود السيد عضو المؤتمر من سورية، وقد اشتمل هذا البحث على أربعة أقسام، تناول أولها دور لغتنا العربية في حياة المواطن العربي وأمتة، ووقف ثانيها على تحديات عدة واجهتها وتواجهها لغتنا العربية على الصعيدين الخارجي والداخلي، فأبان هذه التحديات، ثم خصص القسم الثالث من بحثه للتخطيط اللغوي مفهوماً وأهدافاً وقضايا، ومن هذه القضايا ما

---

(\*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

يتعلق بالعملية التعليمية التعلمية وما هو خارج هذه العملية، فحدّد الموقف منها، وأشار إلى أن من بعض قضايا التخطيط اللغوي التي تحتاج إلى تحديد موقف منها قضية العامية واللهجات الدوارج، وقضية اللغات الأجنبية في العملية التعليمية التعلمية، وقضية لغات الفئات الخاصة على الأرض العربية، وقضية لغات العمالة على الأرض العربية، وقضية سيرورة الكلمات الأجنبية في السلع والبضائع، وقضية المؤتمرات المنعقدة على الأرض العربية باللغة الأجنبية، وقضية اللغة العربية في المحافل الدولية، وزيادة نسبة المحتوى الرقمي العربي على الشبكة (الإنترنت)، والترجمة إلى العربية ومنها إلى اللغات الأجنبية، والتشريعات والقوانين التي تحمي اللغة، والتوعية اللغوية. أما القسم الرابع والأخير من البحث فقد تناول فيه مجموعة من الصوى على دروب التخطيط اللغوي تجلّت في الانطلاق من سياسة لغوية في عملية التخطيط، وشمولية لجميع جوانب المسألة اللغوية، والتنسيق بين الجهات المعنية والتكامل، واشتمال مرحلة التنفيذ على الأنشطة التفصيلية والإجراءات والمبادرات والمشروعات والمسابقات، ووضع آليات فاعلة للمتابعة ووضع الحوافز المادية والمعنوية، وتعزيز الأعمال (التمثيلية والمسرحية) والبرامج الموجهة إلى الأطفال بالفصيحة، والاستثمار في اللغة العربية، وتوحيد المصطلحات، وتفعيل الترجمة، والتركيز على الانتماء والوعي اللغوي ووضع قوانين رادعة لحماية العربية.

٢- وكان البحث الثاني للأستاذ الدكتور محمود كامل الناقة عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة، وعنوانه «حماية اللغة العربية وتحديات مجتمع المعرفة»، وقد تناول فيه بعد مقدمة طويلة عن اللغة ومجتمع المعرفة تحديات مجتمع المعرفة متمثلة في الانفجار المعرفي، وصراع الثقافات، والإبداع،

والحرية المعرفية، ووحدة النظرية والتطبيق، ووحدة المعرفة، واستثمار العقل، وتطور البحث العلمي، وشيوع استخدام الشابكة، وهيمنة اللغة الإنجليزية، وعدم اهتمام العرب بلغتهم، ثم خصص القسم الثالث من بحثه بعد المقدمة وسرد التحديات لموضوع اللغة العربية في مواجهة هذه التحديات، وخلص البحث إلى توجهات وتوصيات عدة تمثلت في دعوة المجامع اللغوية والهيئات والمنظمات المدنية والحكومية إلى التخطيط لسياسة لغوية يلتزم بها الجميع سعياً نحو الارتقاء باللغة العربية، والاهتمام بالبحث العلمي، والعمل على نشر مجهودات المجامع وتداولها وتوظيفها، وإنشاء مركز عربي دولي لتطوير تعليم العربية لأبنائها والناطقين بغيرها.

ومن الملاحظات التي يمكن أن نبديها على هذا البحث أن وضع السياسات اللغوية من مهام الحكومات، وليس من مهام المجامع اللغوية وحدها، وثمة نوعان من السياسات اللغوية إحداهما سياسة لغوية قومية على الصعيد العربي، وثانيتها سياسة لغوية وطنية على الصعيد القطري توضع في ضوء السياسة القومية، على أن تضع السياسة اللغوية القومية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لأنها الجهة المعنية بتوحيد الفكر التربوي والثقافي والعلمي على الصعيد العربي، وهي المعنية أيضاً بتطوير تعليم اللغة العربية إن لأبنائها أو لغير أبنائها من الناطقين بغيرها. وأما توصيته بإنشاء مركز عربي دولي لتطوير تعليم اللغة العربية لأبنائها والناطقين بغيرها فإن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي الجهة المعنية بهذا التطوير، وقد وضعت دراسات عدة في مجال تطوير اللغة العربية لأبنائها في مراحل التعليم العام، ولديها المركز الدولي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الخرطوم.

٣- وكان البحث الثالث في محور التخطيط اللغوي للأستاذ الدكتور

محمود فهمي حجازي وعنوانه «التخطيط اللغوي وحماية اللغة الوطنية»، وقد اشتمل على ستة أقسام، تناول في أولها مفهوم التخطيط اللغوي الذي يُعنى بمجالات عدة، لها تشريعاتها ونظمها في إطار دستور البلاد، وأبان أنه لا يقتصر على أبناء اللغة الوطنية في الداخل بل يستوعب المقيمين منهم في خارج الدولة، وأبناء الجماعات الإثنية في داخل البلاد، وعرض الباحث في القسم الثاني من بحثه للجهات المعنية بالتخطيط اللغوي ومسؤولية الدولة في تكوين الظروف المناسبة لتعليم اللغة وتنميتها، وإبراز مكانتها في مجالات الحياة والعمل والتعليم، ومحو أمية الكبار، والعناية بتعليم الصغار، واستخدام اللغة العربية في التعليم العالي، وفي الإعلام والشعائر الدينية الإسلامية والمسيحية، وفي ضروب الإبداع الأدبي والفكري. وأوضح في القسم الثالث من بحثه الحقوق والمسؤوليات، وفي القسم الرابع عرض لآفاق التخطيط اللغوي العربي كما تجلّت في مؤتمر «لنهض بلغتنا» الذي عُقد في دبي عام ٢٠١٣ والبيان الصادر عنه. وفي الندوة التشاورية التي دعت إليها جامعة الدول العربية عام ٢٠١٤ لبحث موضوع النهوض باللغة العربية، كان ثمة توجّهٌ لعرض الموضوع على مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد لاحقاً، وطالب المجتمعون جميع السلطات الوزارية العربية باتخاذ قرارات سيادية وقومية ومصيرية على مستوى وزاراتهم لفرض اللغة العربية في جميع المؤسسات التابعة لها، وتأسيس مؤسسات وهيئات وطنية تُعنى بالتعريب والترجمة العلمية والثقافية والتقنية الصناعية. وعالج الباحث في القسم الخامس من بحثه أهمية التخطيط اللغوي العربي في قضايا مجتمعية معاصرة تبدّت في مشكلة الثقافة اللغوية، ومشكلة الأداء اللغوي، ومشكلة الأمية، ومشكلة المناطق ذات الوضع الثقافي الخاص،

ومشكلة العربية في التقنيات. أما القسم الأخير وهو السادس من بحثه فوقف على المتطلبات الأساسية لعمل تخطيطي لحماية اللغة العربية، فأشار إلى ضرورة تكوين المناخ الثقافي المناسب، واستخدام اللغة في مجالات عدة، وأوضح مراحل العمل، وأنهى الباحث بحثه قائلاً: «يتطلب التخطيط اللغوي وجود رؤية مستقبلية، ومؤسسات تخطط، وتنفذ، وتتابع، وتذلل الصعوبات، وتعطي المواطن العربي ثقة في ذاته وأملًا في مستقبله، وتحويل الأمر إلى واقع يتطلب وضوح الرؤية وحسن التخطيط والتنفيذ الجاد، وما لا يدرك كله لا يترك جله».

ومما تجدر الإشارة إليه في ما ذكره الباحث في عرضه لآفاق التخطيط اللغوي العربي كما تجلت في مؤتمر «لنهض بلغتنا» الذي عُقد في دبي عام ٢٠١٣، وفي الندوة التشاورية في القاهرة التي دعت إليها جامعة الدول العربية عام ٢٠١٤ لبحث موضوع النهوض باللغة العربية والتوجه إلى عرض الموضوع على مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد لاحقاً، أن ثمة مشروعاً للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة كانت قد تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في دمشق عام ٢٠٠٨، وقد اعتمده المؤتمر وقدم الشكر لسورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، وكلف المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم العمل على تنفيذه بالتنسيق مع سورية والدول الأعضاء، وقامت المنظمة بالتنفيذ وقطعت خطوات في هذا المجال، وكان حرياً بالمجتمعين في الندوة التشاورية أن يوصوا باستكمال إنجاز هذا المشروع، ومن المؤسف أن يتناسوه؛ لا بالتفكير في مشروع آخر للنهوض يُعرض على مؤتمر القمة القادم، كما كان حرياً بهم أن يوصوا بدعم المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ومقره في

دمشق، وهو تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو الجهة المعنية بالترجمة والتعريب على المستوى القومي، لا أن يوصوا بتأسيس هيئة تُعنى بالتعريب والترجمة، وكأنهم، ويا للأسف، في غياب عما لدى جامعتهم العربية من منظمات ومراكز وهيئات، وهذا الأمر يشير إلى التخبط والفوضى في معالجة قضايانا اللغوية والثقافية، كما يشير إلى نكران الجهود المبذولة من قبل، والتفكير في الانطلاق من الصفر في وضع المشروعات لا العمل على استكمال ما وضع من قبل، والسعي إلى تنفيذ الخطوات المتبقية من هذا الإنجاز حتى يغدو كاملاً، والانتقال إلى إنجاز مشروع آخر يتكامل معه، ويدعم البنات المصممة للارتقاء بواقعنا اللغوي.

٤- ومن بحوث محور التخطيط اللغوي بحث الدكتور (نقولا دوبريشان) عضو المؤتمر، وهو المجمع المراسل من رومانيا، وعنوان بحثه «التخطيط اللغوي ودوره في إزالة الازدواج اللغوي وضمان سلامة اللغة العربية ووحدتها»، وأبان في بحثه أن ثمة مستويين لغويين أحدهما المستوى العالي الأدبي بالفصيحة، والثاني مستوى اللهجات العامية المهذبة للمستوى الأول، وأشاد بمكانة اللغة العربية وإسهامها في مسيرة الحضارة البشرية وعالميتها، وتبّه على خطر العولمة على اللغة العربية، وناقش مصطلح «الازدواجية اللغوية» مبدئياً استهجاناً لهذا المصطلح في واقع اللغة العربية، ومشدداً على خصائص اللغة الفصيحة، ودورها في ضمان وحدة الأمة العربية ورسالتها الخالدة. ثم أبان أن عملية التخطيط اللغوي يمكن أن تكون عملية فردية أو مؤسسية، وأشار إلى جهود المجامع اللغوية في التخطيط اللغوي، ووضع المصطلحات، والتقريب بين العاميات والفصيحة، كما أشار إلى جهود كبار المثقفين العرب، وفنّد ادّعاءات ما سمّي بالربيع

العربي، ومنعكساته المدمرة في المنطقة العربية، وأوضح دور الصحافة المكتوبة، ووسائل الإعلام السمعية البصرية في تشجيع اللغة الفصيحة، والتقارب بينها وبين العاميات، ودور التعليم في تعزيز الفصيحة، ومنع استخدام اللهجات، ويحيى في مقدمة أولويات التخطيط اللغوي. وأبان دور الأدب إلى جانب الصحافة وأنه نموذج مثالي في التخطيط اللغوي للارتقاء بالفصيحة، وذكر جهود الأديبين المصريين الدكتور طه حسين، والروائي نجيب محفوظ في هذا المجال، وجهود جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة من لبنان، وغسان كنفاني وإبراهيم جبرا من فلسطين، والطيب الصالح من السودان، وعبد الكريم غلاب [من المغرب] وإبراهيم الكوني وإبراهيم الفقيه من ليبيا، وحناء مينة وزكريا تامر من سورية. ونوّه الباحث بجهود عدد من الشعراء في تعزيز الفصيحة من أمثال بدر شاكر السياب ونازك الملائكة وعبد الوهاب البياتي من العراق، ونزار قباني وأدونيس من سورية، وفاروق شوشة من مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن المحاضر (دوبريشان) ذكر أن بعض القصاصين حرّروا قصصه باللهجة المحلية، وهو يعارض هذا التوجه حفاظاً على الفصيحة، وعدّد أخيراً في بحثه مؤسسات القضاء والإدارة العامة في مجال التخطيط اللغوي والمؤسسات الدينية، وأوصى بأنه من الضروري إلزام وسائل الإعلام بإذاعة الإعلانات المكتوبة بالفصيحة، وتألّف قاموس عملي لتصحيح الأخطاء الشائعة في النحو والإملاء، ووضع قوانين لازمة لفرض استخدام الفصيحة في ميادين الحياة، منعاً لانتشار اللهجات العامية، وأنهى المحاضر بحثه قائلاً: «ولا يسعني إلا أن أشير إلى أن اللغة العربية الفصيحة هي لغة القرآن الكريم، المبين العروة الوثقى لجميع المؤمنين، والدين الإسلامي،

ولذلك أصبحت حماية سلامتها ونقاوتها ومنع استخدام اللهجات واجباً دينياً وقومياً مقدساً، وأنا مقتنع بأن الفصحى ستذلل العوائق وستصبح عاجلاً أو آجلاً اللغة الوحيدة الصحيحة المستخدمة في الوطن العربي».

في الواقع يُشكر المستشرق (دوبريشان) على غيرته على الفصيحة، وعلى ما أشار إليه من تحديات تتعرض لها في ظل العولمة، وعلى تعداده للجهات المسؤولة والمعنية بالتخطيط اللغوي، وإن كنا نرى أن التخطيط مسؤولية مجتمعية يتطلب تنفيذ الوعي اللغوي والمساءلة ووضع التشريعات اللازمة.

٥- وقدم الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة بحثاً عنوانه «التخطيط اللغوي في العربية: تيسير قواعد النحو نموذجاً»، وأشار إلى أن من أهم مجالات التخطيط اللغوي في الوطن العربي في العصر الحديث تيسير قواعد العربية الفصحى في مراحل التعليم المختلفة، وأوضح أن التفكير في تيسير النحو كان قديماً، فقد أشار الجاحظ إلى الاقتصار في تعليم النحو للصبي على القدر الضروري الذي يحتاج إليه، وفي العصر الحديث سأل الباحث الضوء على ما قامت به لجنة تيسير اللغة العربية في وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨، وما قام به مؤتمر مفتشي اللغة العربية عام ١٩٥٧ من جهود في معرض التيسير، وما طُبّق إبان الوحدة بين سورية ومصر، ووقف في بحثه على مقولة الدكتور السعيد بدوي: نحوٌ ندرسه ولا نحتاج إليه، وآخر نحتاج إليه ولا ندرسه، وقدم أمثلة عدة على مباحث نحوية نحتاج إليها ولا ترد في المناهج، ومباحثٍ أُخر لا نحتاج إليها وتدرّس للمتعلمين، وكان لنحو المعاني وقفة مستأنية عند الباحث، فعرض لكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى على أنه ثورة على النحو التقليدي، وكان صاحبه أول من وضع مشروعاً لتيسير النحو في العصر الحديث، وكان رئيس اللجنة التي ألّفت كتاب «تحرير النحو العربي» الذي ألف



ليكون موافقاً للاتجاهات الحديثة في التيسير، وكان من ألمع تلاميذه من العراق الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى والدكتور مهدي المخزومي، وعرض الباحث لكتابي الجوارى «نحو التيسير» و«نحو المعاني» وكتابي مهدي المخزومي «في النحو العربي: نقد وتوجيه» و«في النحو العربي: قواعد وتطبيق».

وأوضح الباحث في خاتمة المطاف لبحثه أن النحو الذي يدعو إليه بعض المفكرين واللغويين، ويطالبون بإعادة النظر فيه هو النحو الذي يعلم في المدارس في مراحل التعليم الأساسي، وأن الهدف من التيسير أن يكون النحو الميسر أقدر على تمكين الناشئة من فهم أوضاع اللغة وأساليبها ومن التصرف فيها، وفي ضوء ذلك كان دعاة نحو المعاني، إلا أن هؤلاء الدعاة لم يهتموا بملاءمة تجديدهم للتعليم، ولم تنجح محاولاتهم في هذا المجال.

ويتبين من عرض الباحث أن التركيز كان على تيسير المادة النحوية في حين أن تيسير النحو في العصر الحديث كان أوسع دائرة من الاهتمام بتيسير المادة النحوية، فهناك التوجه إلى تيسير طريقة تدريس النحو؛ لأنَّ الطريقة هي المسؤولة عن تدني مستوى تحصيل المتعلمين بالنحو، وثمة نفر من التربويين رأى أن بناء مناهج القواعد النحوية هو الذي ينبغي له أن يكون موضع الاهتمام بالتيسير، بحيث تبنى هذه المناهج على أساسيات المادة النحوية ومتطلبات المتعلمين ومتطلبات المجتمع في وحدة عضوية بين هذه الأركان الرئيسة في بناء المناهج. ثم إنَّ الباحث لم يشر إلى محاولات عدة لتيسير النحو عند القدماء من أمثال محاولة خلف بن حيَّان الأحمر البصري في كتابه «مقدمة في النحو»، ومحاولة أبي جعفر النحاس النحوي في كتابه «التفاحة في النحو»، ومحاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة»، ومحاولة ابن رشد في كتابه «صناعة النحو»، ولم يشر الباحث

أيضاً إلى محاولات عدة لتيسير النحو عند المعاصرين من أمثال محاولة النحو الوظيفي لعبد العليم إبراهيم، والنحو المعقول لمحمد كامل حسين، وتجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، وأساسيات القواعد النحوية مصطلحاً وتطبيقاً لمحمود السيد، وتطوير مناهج القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي للسيد أيضاً... إلخ.

٦- ومن البحوث اللغوية التي تنضوي تحت محور التخطيط اللغوي بحث «السياسات اللغوية بين التطوير والتدمير» للدكتور علي القاسمي عضو المجمع المراسل من العراق، وأبان فيه أن السياسة اللغوية تهتم جميع المجالات في الدولة، وأن التنمية البشرية تقاس بانتشار المعرفة بين السكان وتمتعهم بالخدمات الصحية الجيدة، وحصولهم على دخلٍ كافٍ للعيش بمستوى يليق بالكرامة الإنسانية، وهذا يتطلب إيجاد مجتمع المعرفة القادر على النفاذ إلى مصادر المعلومات، وتلقيها، واستيعابها، وتبادلها، والإبداع فيها، والإضافة إليها بيسرٍ وسرعة. وأداة النفاذ إلى مصادر المعلومات هي اللغة طبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح الباحث أن غاية التخطيط اللغوي هي تطوير اللغة لتكون أداة فاعلة في تحقيق التنمية البشرية، ثم عرض لبعض ملامح التخطيط اللغوي عند الآشوريين والمصريين القدماء، وأبان أن بعض اللغات وجدت فعلاً، وتطورت كمّاً وكيفاً بفضل قرار رسمي يمثل السياسة اللغوية للدولة كاللغة الفرنسية التي أضحت لغة رسمية بقرار اتخذه الملك (فرانسيس الأول) سنة ١٥٣٩م، ولم تدوّن قواعد اللغة الفرنسية إلا سنة ١٥٥٠، واليوم يمنع القانون الفرنسي الصادر بتاريخ ٤/٨/١٩٩٤ والمعروف بقانون (توبون)، استخدام اللغات الوطنية الأخرى في فرنسا استخداماً رسمياً، إذ يعدّ السياسيون الفرنسيون أن اللغة الفرنسية هي أحد العوامل الأساسية في

الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتساوي الفرص. وأبان الباحث دور السياسة في تطوير اللغة أو تدميرها، وساق أمثلة على السياسات المعتمدة في تدمير اللغة العربية كسياسة الثنائية اللغوية في الدولة إذ تعتمد الإنجليزية في دول الخليج العربي والفرنسية في دول المغرب العربي في المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصارف الوطنية والأجنبية، وفي التعليم لغة تدريس وخاصة في التعليم العالي. ومن السياسات المعتمدة في تدمير اللغة العربية السياسة التربوية؛ إذ تؤكد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها سنويًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحقيق التنمية البشرية في البلاد يتطلب عناية الدولة بالتعليم والخدمات الطبية وتوفيرهما بجودة عالية لجميع المواطنين والتزامهما بالديمقراطية وتكافؤ الفرص بين أبناء البلاد، وقد تبنت تلك السياسة التنموية دول كانت أكثر تخلفاً من البلدان العربية قبل حوالي ستين عاماً، فأصبحت اليوم من الدول المتقدمة حقاً مثل ماليزيا وكوريا التي كانت أفقر دولة في آسيا، وفنلندا التي كانت أفقر دولة في أوروبا، والصين وإيران وتركيا وغيرها..

وأشار إلى أن السياسة التربوية المتبعة في الدول العربية مناقضة لجميع مبادئ التنمية البشرية، إذ إن النظام التعليمي في البلدان العربية أصبح ساحة تتصارع فيها مصالح الطبقات الاجتماعية والدول الأجنبية، فكل طبقة اجتماعية، وكل دولة ذات أهداف استعمارية، تسعى إلى أن تكون مخرجات التعليم في مصلحتها، وأن ينتج مجتمعاً يخدم هذه المصالح، وأوضح الباحث أن المدارس في الدول العربية هي على ثلاثة أنواع هي:

أ- المدارس الأجنبية.

ب- المدارس الأهلية أو الخاصة.

ج- المدارس الحكومية.

ثم أبان سمات كل نوع من هذه الأنواع، مشيراً إلى أن خريجي المدارس الحكومية الذين لا يتقنون اللغة الأجنبية لا يحصلون على وظيفة في سوق العمل الذي يعتمد اللغة الأجنبية مما ينتج عنه بطالة مرّة بين خريجي هذه المدارس فيضطر بعضهم إلى الهجرة في قوارب الموت إلى أوروبا، أو الانضمام إلى الحركات التكفيرية الظلامية، فيصيرون وقوداً للاضطرابات الاجتماعية والإجرام.

وقارن الباحث بين واقع المدارس الأمريكية في الدول العربية وكوريا، إذ إن المدارس الأمريكية في كوريا هي للأمريكان والأجانب فقط، وليس للكوريين الذين يدرسون جميع مواد المعرفة بالكورية وعلى نفقة الدولة، واحتلت كوريا المرتبة الثانية عشرة في سلم التنمية البشرية على الصعيد العالمي.

ومن السياسات الرامية إلى تدمير العربية، السياسة الإعلامية إلى جانب سياسة الثنائية اللغوية والسياسة التربوية، ففي السياسة الإعلامية تُقدّم معظم البرامج بالعامية الدارجة لا بالفصحى، وتعطى الأولوية لبرامج الألعاب الرياضية والأغاني والرقص على البرامج العلمية والأدبية، وتخلو البرامج الإعلامية من المسابقات المعرفية التي تشجع المواطنين.

وأضاف الباحث إلى السياسات الثلاث السابقة سياسة رابعة هي سياسة وأدّ عادة القراءة في المجتمع، وأسهمت عدة أمور في وأد هذه العادة منها تفضيل الحفظ على الفهم، وتفضيل النحو على القراءة في المدارس، واعتبار الكتابة هي اللغة.

وخلص الباحث إلى أن السياسات اللغوية المتبعة في الدول العربية ترمي عن قصد أو غير قصد إلى تهميش اللغة العربية عندما تفضل لغة المستعمر القديم على لغتها القومية، وتعتمدها لغة عمل في التعليم العالي

العلمي والتقني والمؤسسات المالية والاقتصادية والحياة العامة، وتغليب العامة الدارجة في وسائل الإعلام والتعليم واتباع ممارسات تثبط عادة القراءة في المجتمع، إضافة إلى ممارسات موروثية عن عصر الانحطاط كإعطاء الأهمية لدرس النحو، وعدم تيسير الكتابة العربية، ووَأدِ عادة القراءة، والحدّ من انتشار العربية بين الناطقين بها، وغير الناطقين بها.

ولقد أحسن الباحث في تشخيصه للسياسات الرامية إلى تهميش اللغة العربية في التعليم والإعلام والاقتصاد، وحبذا لو حدّد الموقف من قضية لغات الفئات الخاصة على الأرض العربية، وقضية العمالة الأجنبية عليها أيضاً، وقضية اللغة المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي، والتبصير بخطر (العريزي والفرانكو آراب) على اللغة العربية وتهميشها.

٧- ويجيء بحث الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان عضو المؤتمر من السعودية، وعنوانه «وقفات مع الباحثين والدارسين حول حماية اللغة العربية ومستقبلها»، آخر بحث في مجال التخطيط اللغوي، وقد تناول فيه كتب بعض الباحثين الذين خدموا اللغة العربية ودعّوا إلى حمايتها، ومن هؤلاء الباحثين الذين أشار إليهم الباحث عسيلان الأستاذ الدكتور أحمد الضبيب في كتابه «اللغة العربية في عصر العولمة»، وقد شخّص فيه واقع اللغة العربية والدراسات التي تناولت بعضاً من قضاياها ومستقبلها في عصر العولمة، والخصائص والسمات التي تتحلّى بها، وتجعلها قادرة على مواكبة روح العصر، وتمثل مصطلحاته ومفاهيمه، والتدريس بها بدلاً من اللغة الأجنبية، لأن الاعتماد على الأجنبية وحدها يؤدي إلى تبعية المجتمع العربي علمياً وفكرياً، وليس وراء التبعية إلا القضاء على الهوية، ومسح الشخصية، واستمرار الضعف والتخلف.

ووقف الباحث عسيلان على كتاب «اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهوية والحياة» للدكتور عبد الله البريدي، وقد أكد الدكتور البريدي في كتابه تجذر الروابط المتواشجة بين اللغة والهوية، وضرورة التعاطي العلمي مع مسألة اللغة والهوية، وقد عرّف في الفصل الأول من كتابه الهوية والمراد منها، وتناول مسألة الترابط بين اللغة والهوية، وفي الفصل الثاني تحدّث عن الانتهاكات للهوية، وهي انتهاكات ثقافية وتجارية، إذ إن المؤسسات التجارية تغرق في استخدام الأسماء الأجنبية، وانتهاكات رياضية، وتناول في الفصل الثالث معوقات هويتنا الناطقة. أما الفصل الرابع وهو الأخير فأكد فيه تعزيز هويتنا الناطقة في مسارات مختارة فيها الفضاء السياسي والتعليم والإعلام والعالم الافتراضي، وخلص المؤلّف إلى الإيمان بأن اللغة الأم عاملٌ محوري في تشكيل هويتنا، ولا بد من استعادة رونق الضاد في عقولنا ووجداننا ومدارسنا وبيوتنا وإعلامنا وشوارعنا ومتاجرنا..

وعرض الباحث عسيلان أيضاً لكتاب «محاسن العربية في المرأة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوربية» لمؤلفه (ديفيد جيستس)، وترجمه إلى العربية الدكتور حمزة بن قبلان المزيني. وقد صدر هذا الكتاب عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ٢٠٠٣. وأبان المؤلّف في مقدمة كتابه أنه ألّف هذا الكتاب ووجّهه إلى القراء الغربيين ليبين غنى اللغة العربية، ويفنّد بعض التصورات الخاطئة عن العربية في الثقافة الغربية. وأشار المترجم إلى أن للكتاب أهمية من ناحيتين الأولى أن المؤلّف أمريكي متخصص باللسانيات، وقد عني بدراسة العربية وإبراز محاسنها لبني جنسه من الأمريكيين والأوربيين في عصر العولمة وطغيان الافتتان باللغات الأجنبية، والثانية أن الكتاب يحتوي على نظرات علمية عميقة الأبعاد حول علم اللغة

عامة والعربية خاصة، وأن العربية لغة مطردة مصقولة نافياً عنها صعوبتها، وأن هذه الصعوبة موجودة في لغات أخرى مثل الصينية واليابانية والكورية، وأن الألمانية أصعب من الفرنسية، وأكد غنى العربية بالمصطلحات والمفردات والمعاجم، وأن ما تتمتع به العربية من خصائص وميزات يجعلها صالحة على ممرّ العصور والأزمان لتدريس العلوم المعاصرة المكتوبة بالأجنبية حينما تترجم إلى العربية.

وعرض الباحث أيضاً لكتاب «العربية لغة العلوم والتقنية» للدكتور عبد الصبور شاهين، ويحتل هذا الكتاب مكانة مرموقة بين الكتب التي تدافع عن اللغة، وتفصح عن دورها في عصر العلم والتقنية، ومدى قدرتها على استيعاب مستجدات العصر وعلومه من خلال اتساع نطاقها الدلالي واللفظي والاصطلاحي، وتحدث المؤلف عن اللغة العلمية ومسيرة المصطلح العلمي وتاريخه وواقعه في العصر الحديث. وأفصح المؤلف في مستهل كتابه عن الهدف الذي حمله على تأليف هذا الكتاب وعن مضمونه، فأشار إلى أنه دراسة لقضية القضايا في الوطن العربي، قضية اللغة العربية وقدرتها على تمثيل علوم العصر الحديث، وعبر عن ذلك بعبارات ملؤها الاعتزاز بالعربية وغيره عليها مما يحيط بها من تحديات تسعى جاهدة لإبعاد أبنائها عنها.

ومن الكتب التي أشار إليها الباحث عسيان كتاب «أشتات مجتمعات في اللغة والأدب» لعباس محمود العقاد، الصادر عن دار المعارف بمصر عام ١٩٦٣. وأوضح العقاد في مستهل كتابه أن قصده من تأليف هذا الكتاب هو تصحيح بعض الأخطاء في النظر إلى اللغة العربية، والحكم على مكانتها بين اللغات العالمية، وهي تصلح لأداء رسالة العلم والثقافة في هذا القرن، ويأخذ العقاد على من يحاولون التقليل من قدرة العربية على مواكبة

مستجدات العصر والحضارة، ويؤكد أنها قادرة متى ما تهيأت لها الأسباب، وأجرى العقاد مقارنة بين العربية واللغات الأخرى من حيث الحروف والتعريف والعدد والجملة الاسمية والصفة والظرف، وأبان مكانة العربية بين لغات الحضارة العصرية، وصوّر واقع المغالاة بين طرفي النقيض بين من يتغنى بالأمجاد، ومن يهون من مكانة العربية.

وعرّج الباحث على المؤتمر الدولي الذي عقد في رحاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ٢٠١٢ تحت عنوان «اللغة العربية ومواكبة العصر»، وكانت محاوره تدور حول دور أقسام اللغة العربية في الجامعات في النهوض بالعربية وآدابها، واللهجات والتأهيل اللغوي، والعربية ووسائل التقنية والاتصال الحديثة، ودور الآثار الأدبية المعاصرة، وهموم العربية في عصر العولمة. وعرض الباحث لبعض البحوث التي أقيمت في المؤتمر حول المحاور السابقة، وكان لقضية التعريب والمصطلحات نصيب في أبحاث المؤتمر، كما كان للتقنيات الحديثة والإعلام نصيب أيضاً في هذه البحوث.

ولقد كنا نتوقع من الباحث عسيلان أن يبدي وجهة نظره بعد العرض الذي أجراه للكتب التي أشار إليها في بحثه، وأن يكون ثمة نقد موضوعي لمضامين هذه الكتب، وما الذي أجادوه فيها؟ وما الأمور التي كان ينبغي أن يشار إليها في حماية اللغة العربية إلى جانب ما جرت الإشارة إليها؟ وإذا كان في العرض الذي قام به فائدة في تعرّف القارئ بعض الإسهامات التي تمت في مجال الدفاع عن اللغة العربية، فإن الوقوف على بعض الصوى والتوصيات في نهاية البحث كان ضرورياً في هذا الصدد.

٨- بحث «اللغة العربية وقوانين حمايتها: قراءة لغوية في بعض دساتير العالم» للأستاذة الدكتورة إيمان السعيد جلال، وقد حاولت فيه الباحثة



استقراء مواد اللغة في الدساتير العربية وبعض دساتير العالم، وحددت في مستهل دراستها مفهوم مصطلحي «اللغة الرسمية» و«اللغة الوطنية»، فذكرت أن اللغة الرسمية هي اللغة التي تتعامل بها الحكومة وأجهزة الدولة الرسمية، وينص عليها دستورياً، في حين أن اللغة الوطنية هي التي تحظى بوضع قانوني ما، وتتمتع بقدر من اعترافات الدولة، إلا أن الدولة لا تطالب باستعمالها على المستوى العام.

وقسمت الباحثة دساتير الدول العربية الاثني والعشرين إلى قسمين من حيث أحادية اللغة الرسمية أو تعددها، ومن حيث النص على لغات أقليات وطنية، فأبانت أن القسم الأول يضم اثني عشر دستوراً، تنص على أحادية اللغة الرسمية، وهي دساتير: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، اليمن.

أما القسم الثاني من الدساتير العربية التي تنص على التعدد اللغوي، وتجعل للغات الأقليات وضعاً قانونياً فيضم عشرة دساتير، وهي دساتير: الجزائر، وفيها لغتان رسميتان العربية والأمازيغية، وجزر القمر، وفيها ثلاث لغات رسمية العربية والفرنسية، وشيكومور، وجيبوتي، وفيها لغتان رسميتان العربية والفرنسية، والسودان، وفي الدولة لغتان رسميتان هما العربية والإنجليزية، والصومال وفيها لغتان رسميتان العربية والصومالية، والعراق، وينص دستور عام ٢٠٠٥ على التعدد اللغوي بحكم تعدد القوميات، واللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان فيه، وهما لغتان متساويتان، ولهما حقوق متكافئة في العراق كله، ثم التركمانية والسرانية لغتان رسميتان أيضاً، ولكن في الحدود الجغرافية التي يكون فيها أهلها كثافة سكانية، ولبنان، ولغتها الرسمية العربية وحدها، وأما الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تستعمل فيها بموجب

قانون، وليبيا، ولغتها الرسمية الوحيدة هي العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والطوارق والتبوّ وكل مكونات المجتمع الليبي، والمغرب، وينص دستورها الحالي ٢٠١١ على التعدد اللغوي بين العربية والأمازيغية على أنهما لغتان رسميتان مع ضمان الحقوق اللغوية للأقليات الأخرى، وموريتانيا، وينص الدستور فيها على أن العربية هي اللغة الرسمية الواحدة إلى جانب ثلاث لغات وطنية هي البلارية والسوننكية والولفية.

وعرضت الباحثة لبعض دساتير العالم لبيان ما جاء فيها بخصوص اللغة الرسمية في الدولة والتعدد اللغوي فيها، فأشارت إلى أن اللغة الإسبانية الرسمية للدولة هي القشتالية وعلى كل الإسبان معرفتها، وتعدّ اللغات الإسبانية الأخرى لغات رسمية داخل مجتمعات الحكم الذاتي وفقاً لأنظمتها، وفي إيران تعدّ اللغة الفارسية اللغة الرسمية في الدولة، ويجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدرّس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية، ويجب تدريس اللغة العربية بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات. وفي روسيا لغة رسمية واحدة هي الروسية مع احتفاظ الجمهوريات بلغاتها، ولها الحق في تحديد هذه اللغات الخاصة بها، إلى جانب اللغة الروسية، ويضمن الاتحاد الروسي لشعوبه كلها حق الحفاظ على لغتها الأم وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها. وفي الصين لغة رسمية واحدة هي المندرينية، وينص الدستور على حق جميع القوميات البالغ عددها ٥٦ قومية في استخدام لغاتها مكتوبة ومنطوقة وتطويرها.

وعرضت الباحثة لبعض دساتير العالم التي تنص على لغة رسمية واحدة، ومن هذه الدساتير الدستور التركي والدستور الفرنسي. وهناك دول

لا تشير دساتيرها إلى اللغة مثل ألمانيا، وإيطاليا وكوريا وأمريكا واليابان. واشتمل البحث أيضاً على تبيان لبعض قوانين حماية اللغة على الصعيد العربي والعالمي، فأشارت الباحثة إلى القانون المصري الصادر عام ٢٠١٧ وما تضمنه من مواد تهدف إلى حماية العربية في جميع مناحي الحياة، كما أشارت إلى القانون العراقي الصادر عام ١٩٧٧، وعنوانه «قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية»، وجاء بعده «قانون اللغات الرسمية في العراق» عام ٢٠١٤ الذي نصّ على التعدد اللغوي بجعل الكردية لغة رسمية كالعربية، وهناك القانون الأردني الصادر عام ٢٠١٥ لحماية اللغة العربية.

ومن قوانين حماية اللغة على الصعيد العالمي قانون حماية اللغة الفارسية، والجهود الإيطالية التي يقوم بها المجمع الإيطالي لحماية اللغة الإيطالية في ظل التقنيات الحديثة وزحف المهاجرين والتشويه اللغوي، وقانون حماية اللغة التركية، وقانون حماية اللغة الفرنسية عام ١٩٩٤، وهو القانون المعروف بقانون (توبون) Loi Toubon، وقانون حماية اللغة الكورية عام ٢٠١٣.

وتعد إطلالة الباحثة على ما نصت عليه دساتير الدول العربية وبعض دساتير دول العالم وقوانين حماية اللغة في بعض الدول العربية والدول الأجنبية أمراً ذا أهمية في تعرف ما يجري على الصعيد العربي والأجنبي في الشأن اللغوي، إلا أن المسألة ليست في الدساتير ولا في القوانين على الصعيد العربي، بل في احترام هذه الدساتير والقوانين ممن ييدهم القرار، ولو كان هؤلاء المسؤولون قدوة أمام جماهيرهم في التقيد بالدساتير والقوانين، والسعي الجاد إلى تطبيق موادها، كما آلت الأمور إلى ما آلت إليه من تسيب واستهانة ولا مبالاة.

أما اللغات المعتمدة رسمياً إلى جانب اللغة العربية كالأمازيغية والكردية فينبغي أن يظل للغة العربية المكانة الأولى الجديرة بها باعتبارها

اللغة القومية الموّحدة والموّحدة لجميع أبناء الأمة مسلمين كانوا أو مسيحيين، وهي لغة القرآن الكريم، ويحق للشرائح التي تعيش على أرض الأمة العربية من غير العرب أن يتكلموا لغتهم ويعلموها لأبنائهم، على أن يكون ذلك إلى جانب لغة الأمة، وهي اللغة العربية الفصيحة، أما أن تكون بديلاً عنها فهذا يخالف بديهيات الرابطة القومية الواحدة لأبناء الأمة كافة.

#### ٩- بحث «مكانة المدونة القرآنية في وسائل حماية اللغة العربية»

للأستاذ الدكتور حسن بشير عضو المؤتمر، الذي يرى أن تعتمد المدونة القرآنية أساساً لمناهج التعليم الجامعي وما قبل الجامعي في مراحل التعليم العام، وأشار إلى المنهجية النظرية في معالجة بحثه، فقسم العمل إلى أبواب وفق مسرد الهجائية العربية من الهمزة إلى الياء، وفي ذلك منهجية حروف المباني في أول الأبواب، فيعرّف الحرف في أول كل باب من حيث مخرجه الصوتي، ومجمل صفاته وترتيبه في الهجائية العربية، وقيّمته في حساب الجُمّل. وفي منهجية أقسام الكلمة يجيء الفعل والاسم من حيث أنواعهما، وفي المنهج معالجة المسائل الأسلوبية وإحياء الكلمات القرآنية ومعالجة العبارة المتماسكة كأنها مفردة، وتحديد المعالجة الخاصة بالروايات القرآنية. وفي المنهج أيضاً الخطة وتنفيذها.

وخصص الباحث حيناً في بحثه لحرف الهمزة ومواقعها وكتابتها، واقترح أن نحافظ على الكتابة القرآنية بالمصحف، وقدم نماذج عملية وفق منهجية الفهرسة المعجمية للمدونة، وكان النموذج الأول الذي قدّمه (أ ب ب) وشرح معاني الأبّ، والنموذج الثاني (أ ب د)، والنموذج الثالث (أ ب و) مستقرئاً ما ورد في آيات القرآن الكريم للنماذج المقدّمة.

وأكد الباحث أن لمدونة اللغة العربية وفق النص القرآني مكانة متقدمة

في خدمة اللغة العربية، وأنه يمكن حصر هذه المدونة في ثلاثة جداولٍ أقسام الكلمة العربية بصورة كاملة الإحصاء، ويمكن دعمها الفكري والمعنوي المؤثر قطريًا وقوميًا ودوليًا، وجوهر المدونة يتأكد بالتطبيق العملي المحكم لمنهاج الفهرسة المعجمية وفق توصيفه العلمي. ولقد أوصى الباحث في نهاية بحثه وزراء التعليم العام والعالى ووزراء البحث العلمى ومديرى مراكز البحوث بأن يُعَنَوا بلغة القرآن في تصميم المناهج، وأن يستهدفوا توطين لغة القرآن، والتوصية ممتدة إلى وزراء الإعلام العرب. إلا أن المدونة اللغوية لا تقتصر على مدونة القرآن الكريم، فهي أوسع من مفرداته، ويمكن الاستفادة من الفهرسة المعجمية للمدونة القرآنية.

للبحث صلة

\* \* \*